كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: ١٨١٧-٦٧٩٨ (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The Effect of prices on meeting the Needs and requirements of living In the Abbasid state until the Middle of the third century AH

.M. Adel Abbas Ghassam

***Keywords*:**
Factors Affecting Price Stability
Caliphate and the ministry
The impact of prices in general conditions and standard of living
Wages in the private sector and standard of living

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received ١٠ Jun. ٢٠١٦
Accepted ٢٢ January ٢٠١٦
Available online ٠٥ xxx ٢٠١٦

A B S T R A C T

The economic life of the Abbasid state was characterized by a wide openness that was more liberal than the state in its Umayyad era. It was characterized by a certain isolation, suspicion, and localization due to the different political nature of both countries imposed by the nature of the Abbasid revolution and its openness to non-Arab origins.

Based on the above, Baghdad has been blessed in its early years with all economic and intellectual activities, and seemed an attractive city and incubator for anyone who finds himself in the competence and ability to provide and receive experiences alike.

This is not the case for Baghdad to find many of its inhabitants,

© ٢٠١٨ JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/١٠.٢٥١٣٠/jtuh.٢٥.٢٠١٨.٠٥

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

أثر الأسعار في تلبية الحاجات ومتطلبات المعيشة في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الثالث الهجري

ا.م. عادل عباس جسام

الخلاصة

أتسمت الحياة الاقتصادية للدولة العباسية في عصرها الأول بالحيوية لما انطوت عليه من انفتاح واسع أكثر تحرراً مما كانت عليه الدولة في عصرها الاموي والذي شابه بعض الانغلاق والتوجس والمحلية بسبب الطابع السياسي المختلف لكلتا الدولتين فرضته طبيعة الثورة العباسية وانفتاحها على الاصول غير العربية.

وبناءاً على ما تقدم فقد زخرت بغداد في عصورها الاولى بجميع الفعاليات الاقتصادية والفكرية ، وبدت مدينة جاذبة وحاضنة لكل من يجد في نفسه الكفاءة والقدرة على تقديم وتلقي الخبرات على حد سواء.

فلا غرو والحالة هذه من ان نجد بغداد كثر ساكنيها ، وازدانت بمظاهر الرقي والتطور ، وراجت عمليات الطلب على المواد الكمالية ، ونشأت طبقة من المثرين عاشوا حياة مخملية ، وفي نفس الوقت كانت هناك فئات اخرى لا تكاد ان تقيم اود معيشتها ، فكلما كانت هناك حياة ترف وبذخ تقابلها حياة بؤس وفقر ، وأن هذا التناقض في المجتمع فرض علينا أن نبحث ونغوص فيه لنبين مستوى معيشة الناس بشكل عام من النصوص على قلتها والتي عنت بأسعار المواد والحاجات التي تمس القوت اليومي للرعية وايضاً حياة البذخ والثراء لطبقة الاغنياء مع الاخذ بالنظر الايرادات من رواتب واجور.

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

وقد اقتضت خطة البحث كما هو مدون في ثبت المحتويات في الصفحة السابقة من ان تأخذ هذا السياق ، أذ تضمن الفصل الاول العوامل المؤثرة في ثبات الاسعار ، وأن هيبة وقوة الدولة في اول امرها مع توفرها على مؤسسات رصينة قد اسهم في ثباتها وديمومتها.

في حين تناول الفصل الثاني اثر الاسعار في احوال العامة ومستوى المعيشة مـــع البحث في الاجور والرواتب في القطاعين العام والخاص مع تحديد مستوى الدخـل والحد الادنى للمعيشة والله الموفق.

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في ثبات الأسعار

الاستقرار السياسي (هيبة وقوة الدولة)

١ـ الخلافة والوزارة :

قامت الدولة العباسية على أشلاء وأنقاض الدولة الأموية بعد الثورة التـي أستعر أوارها في خراسان وأمتد لهيبها في كل أنحاء الشرق الإسلامي لتصل إلى العراق وانتهت بمعركة الزاب والتي أجهز فيها على جيش مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية.

ولم يكن من اليسير أن نتناول قوة وهيبة الدولة العباسية في أول حكمها دون الإشـــارة إلى ما فعله الخليفة العباسي أبـو جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ) الذي كان يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة ، إذ كان حازماً ومدبراً ودقيقاً في محاسباته ، وانه اشـار إلى ذلك من قبل ، حيـــن ذكر خلفاء بني امية ووصفهم بأنهم (لم يزالوا على استقامة حتى أفضى أمرهم إلى أبنائهم المترفين وكان همهم مع عظم شأن الملك قصر الشهوات وإيثار اللذات فسلبهم الله العز ونقل منهم النعمة)[١].

وعمل المنصور على إيجاد النظام والرخاء اللذين جنا ثمارهما هارون الرشيد ومن جاء بعده [٢], فقد كان حريصاً على توفير بيت المال[٣] ، وكان ولاة البريد في الأفاق كلها يكتبون له في كل يوم بأسعار القمح و الحبوب والأدم وسعر كل مأكول وبما يرد بيت المال , فإذا رأى الأسعار على ما بها أمسك , وإن تغير شيء منها عن حاله كتب إلى الوالي والعامل هناك وسـأل عن العلة التي نقلت ذاك عن سعره ، فإذا ورد الجواب بالعلة تلطف لذلك برفعه حتى يعود سعره إلى حاله[٤].

وشدّد المنصور في سياق بحثه عن موضع لإنشاء عاصمة للدولة العباسية على ضرورة مراعـاة الاختيار لتلبية متطلبات الرعية إذ قال : (إنما أريد موضعاً يرتفق الناس به ولا تغلو عليهم الأسعار ، ولا تشتد فيه المؤونة , فأني إن أقمت في موضع لا يجلب إليه من البر والبحر شيء ، غلت الأسعار وقلت المادة , واشتدت المؤونة وشق ذلك على الناس)[٥].

ولم يكن الخليفة العباسي الاول ابو العباس السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦هـ) اقل حرصاً ممن خلفه ، فقد كتب جمـاعة اليـه يذكرون ان منازلهم أُخذت منهم وأُدخلت فـي البناء الذي امر به ولم يعطوا اثمانها فوقّع : (هذا بناء أسس على غير تقوى) ، ثم امـر بدفع قيم منازلهم اليهم[٦]، ولم تذكر المصادر اثمان تلك المنازل ليتسنى لنا معرفتها.

وكذلك عمل الخليفة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ) على رفع قيمة وهيبة الدولة في اول أمرها ، أذ أمر بقوم اصابهم قحط بأن يقدر لهم قوت سنة القحط والسنة التي تليها [٧] ، وكتب في رقعة لغارم : (خذ من بيت مال المسلمين ما تقضي به دينك وتقر به عينك) ، وأفتتح هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) مدينة هرقلة ثلاثة أيام واباحها[٨].

وابلغ مثال على قوة الدولة ورسوخ مؤسساتها أن الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢٩٨هـ) عندما اراد القبض على أبراهيم المهدي [٩]، الذي تـوارى عن الانظار ولحظه حارس وهو بزي امرأة فـي دروب بغداد فضبطه ، فعرض عليه خاتم سـعره ثلاثون الف درهم فأبى الحارس وسلمه الى صاحب الشرطة[١٠] ، وأمر الخليفة المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) إذ بان خروجه من بغداد الـى سر من رأى ونشوب حـريق الجمل في بغداد بتفريق خمسة الاف الف درهم على المتضررين من أهل البضائع اليسيرة[١١].

وبلغ من هيبة الدولة أن رسم اصحاب الدواوين صغارهم وكبـارهم أن لا يـقوموا فـي الديوان لأحد من خلق الله ممن يدخل عليهم [١٢] ، ويُعتب من هو والي بالقيام لأحد الرعية لأنه يعد ذهاب السياسة[١٣].

وينسحب الأمر على الوزارة ، اذ استمر منصب الوزير وزيد هيبة حتى أن الخليفة الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ) أمـر أن لا يرى الناس الوزير محمد الزيـت الاّ وقام له [١٤] , وصار تـوقير الوزارة أمراً واجباً فقد عاتب الخليفة المعتصم (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) وزيره عبيد الله بن سليمان بأن (أبتذل مجلس الوزارة لقيامه بوجه تاجر)[١٥].

٢ـ القضاء :

ترسخت مفاهيم القضاء فـي العصر العباسـي الأول (عصر القوة) ، فبعد ان كان عمل القضاة مقصوراً على اصدار الأحكام استحدثت وظيفة قاضي القضاة وانيطت بأبـي يوسـف (ت١٨٢هـ) الـذي اشرف على أمر تعيين القضاة وعزلهم وتفقد اعمـالهم واحكامهم وبهذا اصبح للقضاء ولاية خاصة به[١٦].

ومن مظاهرعلو شأن القضاء آنذاك ان النـاس فـي بـغداد يحضرون المـرافعات فـــي المحاكم[١٧] ، ولعمري انها اقصى مقتضيات الحرية والشفافية وترسيخ مبـادئ العدالة , بل وان بغداد شهدت المظاهرات في اكثر من مرة للمطالبة بالحقوق[١٨].

ان الأخلال في عمل القضـــاء يعني بالضرورة ضعف مؤسسات الدولة وبالتـالي سقوط هيبتها , وقد شخّصَ هذا الأمر بشكل مبكر القاضي التنوخي (ت٣٨٤هـ) واتخذ من سياسة الوزير ابن الفرات منذ سنة ٣٣٠ للهجرة وما بعدها مثالاً لتردّي أمر القضاء وظهور حالات الفساد والمحسوبية والرشوة الذي أخَلَّ بمجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١٩].

٣ـ الأمـن :

نعُمت الأمصار الإسلامية ومنهـا العاصمة بـغداد ولآماد طويـلة بالأمـن الـذي مردّه الاستقرار السياســي والنشاط التجـاري الفاعل وزيادة القوة الشرائية فضـلاً عن التنظيمـات الإدارية والمؤسسية الرصينة ، وزخـرت بغـداد بـكل الفعاليات الاقتصـــادية والاجتماعية والمعرفية (العلمية) كونها أضحت حاضرة الخلافة وبدت وكأنها مدينة حاضنة

وجاذبة لكل من يجد في نفسه القدرة والإمكانية في تقديم الخبرات أو تلقي العلوم والمعرفة أو ممارسة ضروب التجارة ، فكثرت المحلات العامة لتلبية متطلبات الوافدين من جميع الأمصار , وعجّت المدينة بالحركة على مدار الليل والنهار لأن شوارعها كانت مضيئة بالقناديل المصطفّة على جوانبها منذ إنشاءها [٢٠] , بل وزادت في عهد المأمون الذي أمر بزيادتها في شهر رمضان نفياً لأماكن الريب [٢١].

وكان التجار في بغداد لا يبتاعون الذهب والنفائس في محلاتهم إلا بعد معرفة لئلا يكون البائع لصاً , أو أن مصدر الذهب جراء سرقة أو احتيال [٢٢] ، ويذكر أن الإقبال على الذهب زاد بشكل تصاعدي حتى في الأوقات اللاحقة وصولاً إلى نهاية القرن الثالث الهجري لظهور فئات غنية في المجتمع مما دفع بارتفاع الأسعار لزيادة الطلب فتضعضع المركز المالي للفئات الاجتماعية الدنيا وحدوث انفجارات اجتماعية[٢٣].

طال الهاجس الأمني الخلفاء أنفسهم كما حصل مع الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) عندما دفع راتباً شهرياً وقدره خمسون ديناراً لكل عين تجلب له الأخبار عمن يريد , مع الإشارة إلى اتخاذ هؤلاء الجواسيس تدابير معينة في المتابعة والمراقبة والتلصص ترقى الى ما تفعله مخابرات وأمن الدول الحديثة مثل اصطناع التسول والكدية واستخدام اللحية الصناعية أو الشعر المستعار للتنكر [٢٤].

٤ـ قوة النقد :

استمر ضرب النقد من الدينار الذهبي والدرهم الفضي بل وزادت وتيرته في العصر العباسي الأول ـ مدار بحثنا ـ وكان رائجاً عند الخاصة والعامة , ففي عهد الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) كانت تضرب نقود فئة (١٢٠٠) درهم وتوضع في كيس مختوم [٢٥] ، وتضرب للخاصة وزن كل دينار منها مثقال ونصف[٢٦] ، كما وان قيمة النقد وقوة الدينار الذهب بلغت أوجها في عهد المأمون حتى أن قيمته وصلت في كل دينار إلى عشرين درهم فضة[٢٧].

وظل الدرهم يضرب في طبرستان وبكميّات كبيرة في العصر العباسي الاول وخاصةً في عصر الخليفة المهدي [٢٨] ، وفي الديار المصرية يضرب الدينار الذهبي والدرهم الفضي وبكميات كبيرة [٢٩] ، واشتهرت هجر بضرب الدراهم الفضية [٣٠] ، وراجت عمليات التبادل السلعي والنقدي وكثرت محال الصيرفة في كل أرجاء الدولة التي كانت تتعامل بالدينار والدرهم وزناً ، بل وكان البعض يتعامل بالفائدة في كل دينار ودرهم في العصور العباسية[٣١].

٥ـ النشاط التجاري :

أمتهن العرب منذ القدم التجارة ولم يأنفوا العمل بها ، بل عدّوها من أحسن الأعمال وتفننوا في تثمير الأموال حتى قيل لبعض المياسير بمَ كثر مالك ؟ قال : ما بعت بنسيئة قط , ولا رددت ربحاً وإن قل , وما وصل إليَّ درهم ألا صرفته في غيرها (يقصد هنا التجارة)[٣٢].

والحق أن اغلب مصادر الكسب والعيش انصبت في التجارة [٣٣] ، وكان التجار يسألون عن القيمة المتوسطة لأية بضاعة في أي بلد من خلال سؤال الثقات الخيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة في الأحوال العادية , والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقييس بعض ذلك ببعض مضافاً الى نسبة الأحوال التي هم عليها من خوف أو أمن , ومن توفر وكثرة أو اختلال وتستخرج بالقريحة قيمة متوسطة لذلك الشيء[٣٤].

ولعل التجارة بين الأمصار والفُرض زادت وتيرتها في العصر العباسي الأول بالنظر لكثرة الطلب المتأتية من زيادة الموارد والتحسن في المستوى المعيشي والحاجة إلى السلع المتوفرة في بلد دون آخر ما يستدعي الإتجار به , ففي عهد الخليفة المنصور كان الزيت يُجلب من الكوفة إلى حلوان وبالعكس ينقل الجبن والجوز من حلوان إلى الكوفة واشتهرت بلخ بصناعة البز الذي كانت تجارته رائجة في العصور العباسية[٣٥].

وكانت القبائل اليمانية الموالية لمكة مثل بجيلة وزهران وغامد يبادرون لحضور عمرة رجب فيجلبون الحبوب والسمن والعسل والزيت والزبيب واللوز فترخص الأسعار بمكة ويرغد عيش أهلها وتعمم المرافق ، ولو لا أهل هذه البلاد لكان أهل مكة في شظف من العيش , كل ذلك في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور[٣٦].

راجت العمليات التجارية بين الشام والعراق ، وكانت الأخشاب تدفع في نهر الفرات وتنحدر إلى بغداد وهي عائمة فيتلقاها المشترون ويسحبونها من النهر ويبيعونها فيها [٣٧] ، واستخدمت الزوارق لنقل الحبوب في نهر دجلة من الموصل وبغداد نزولاً إلى البصرة[٣٨] ، وفي منتصف القرن الثالث الهجري كانت المئات من السفن تأتي الى بغداد محملة بصنوف التجارات والحيوانات[٣٩].

أما النقل البحري فكان مستمراً ففي عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣١٥هـ) كانت سفن التجارة تنحدر من الهند إلى البصرة ، ويؤخذ منها حق بيت المال[٤٠].

أهتم العباسيون بإقامة الأسواق الثابتة وحرصوا على جمعها في مكان واحد كما فعل الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ) إذ جمع الأسواق في جانب الكرخ وأمر التجار فاثبتوا الحوانيت وألزمهم الغلة [٤١] ، بعد أن كانت الأسواق وضجيجها تُسمع من قصر الأمارة , فعاب ذلك بطارقة النصارى فأمر بنقلها[٤٢].

شاعت حركة (الشورجيين) وهم الذين يعنون بنقل الدقيق والبضائع بين مدن العراق ، ففي منتصف القرن الثالث الهجري كان الدقيق والزيت يحمل في أطواف من الرقة إلى العراق[٤٣] , واهتمت الدولة بأصحاب الحوانيت والتجار الصغار من أهل البضائع اليسيرة والرفق بهم[٤٤] , وأسهمت الدولة أيضاً في توسع التجارة فهي المستهلك الأساسي للسلع وهي (السوق الأعظم) وأم الأسواق كلها[٤٥] ، اذ كان كبار الموظفين يجاري الخليفة في اقتناء السلع التي يشتريها رجال القصر والحاشية [٤٦].

وكان التجار يؤلفون بينهم شركات (محاصة) ويسيطرون على الأسواق [٤٧] ، وتفننوا في تبادل الأموال وتثميرها بين الأمصار الإسلامية بكل يسر وسهولة لأن الدولة أتبعت من حيث المبدأ سياسة حرية التجارة فلم تقيد نقل السلع ولم تحتكر

تجارة أية بضاعة أو تمنع مبادلتها [٤٨] ، كما وأن إقامة الأسواق وأعمارها تزيد من عمليات التبادل التجاري البيني بين الأمصار سيما وأن العرب اشتهروا منذ القدم بإقامة الأسواق[٤٩].

وإذا حصل إن مات أحدهم في خراسان وهو من أهل بغداد ، وتطلب ما أرثه من أمواله لأهله ، فأن المتصرف بالأمر يتعامل مع التجار ويحرر سفتجة بالمبلغ ويشتري به بضاعة ويحددها إلى بغداد ويتم تصريفها في اسواقها ومن ثم يعطى المبلغ لأهله مع الزيادة[٥٠] ، بمعنى أن التجار يتوفرون على قدر كبير من المرونة في تثمير الأموال في التجارة ، وتعدى الأمر إلى الجانب الإنساني ، فهذا أحد التجار قد حصل له من الأكسية والقُطُف بأن اعطاها الراهب في بلاد الروم كي يدفعها إلى أسارى المسلمين[٥١].

ومهما يكن من أمر فأن التبادل التجاري في نقل السلع شابهُ في بعض الحالات تدخلاً من الدولة بأثر سلبي ولأغراض سياسية محضة وأُستغل كورقة سياسية للضغط على المنافسين السياسيين وسنشير الى حادثتين وقعتا في الإطار الزمني لمجال بحثنا ، فقد عملَ الخليفة العباسي الأمين (١٩٣ـ ١٩٨هـ) على منع التجار من نقل الميرة إلى خراسان أثناء نشوب النزاع بينه وبين أخيه المأمون[٥٢] ، وكما فعل قائد جيش المأمون غداة زحفه إلى بغداد حين منع التجار والملاحيين أن يحملوا طعاماً إلى من خالفه في بغداد فغلت الأسعار عندهم[٥٣] ، وربما لأول حادثة غلاء أسعار تشهدها بغداد لتنذر بحالات غلاء أخرى أخذت تترى لاحقاً بسبب الخلافات السياسية والصراع على الحكم واستشراء الفساد الإداري والتنافس والتناحر بين العباسيين أنفسهم أذا ما علمنا أن عدد نفوس بني العباس بلغ ٣٣ ألف بين ذكر وأنثى[٥٤].

الفصل الثاني

اثر الأسعار في أحوال العامة و مستوى المعيشة

١ـ أحوال العامة في بغداد :

زخرت بغداد في عصرها الأول بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وبدت كأنها مدينة جاذبة وحاضنة لكل من يجد في نفسه القدرة على تقديم أو تلقي الخبرات في شتى العلوم والمعرفة والفن والأدب أو ممارسة الاستثمار في المرافق الاقتصادية ، وعجّت بغداد بكثرة ساكنيها ومرتاديها على حد سواء مما ولد الحاجة الى إقامة المنشآت والمرافق التي تلبي رغبات المستهلكين ، وكانت فرصة لذوي رؤوس الأموال بأن يستثمروا في تلك القطاعات لتلبية الطلب الزائد ، فأقيمت الحمّامات حتى ذكر أن عدد الحمّامات فيها وصل الى ما يقرب من ١٠٠٠٠ حمّامْ في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣١٥هـ)[١] ، وكذلك المطاعم التي كانت تقدم جميع أنواع الشواء والأطعمة [٢] ، وربما شوي خروف بأكمله وبيع [٣]، وقد وصف بديع الزمان الهمذاني شوّاءاً بغدادياً وهو يقص اللحم ويضعه في التنور ثم يرّش عليه السمّاق ، ويقدمه للزبون مغلفاً برقاق الخبز[٤].

ومن مظاهر الرقيّ والتطور أن أهل بغداد يعملون الخبز والشطائر(السندوج حالياً) كي يأكلوه بين الوجبات الثلاث الأساسية [٥] ، واستخدامهم لمقاريض الأظافر المنقوشة والمزخرفة والملونة [٦] ، واستخدامهم للصابون ذو الرغوة للتنظيف ، واستخدمت النساء المرآة والمشط لتسريح الشعر وكذلك الرجال لتمشيط اللحية والشعر[٧].

وزاد الطلب على الحاجات الكمالية ما يشي لنا بظهور معالم الترف والبذخ ونشوء طبقة من المثرين والمترفين عاشوا حياة مخملية ، أذ كانت الورود والرياحين تباع في بغداد وبكميات كبيرة [٨] ، وتعدى استخدامها في بغداد الى الكوفة والحيرة وأن الرياحين استخدمت في بيوت الأغنياء والمياسير من أهلها [٩] ، ولابد من الإشارة إلى أن استخدام الورود يعود الى الحيرة نفسها فقد حمى النعمان بن المنذر الورد , وأن نوعاً من الورود سميت تشبيهاً بشقيقة البرق (قوس قزح)[١٠].

أن نشوء تلك الطبقة من المثرين والمترفين لاسيما في مطلع القرن الثالث الهجري يعزوه البعض إلى تحول المجتمع من طوره الزراعي إلى الطور التجاري[١١] , إلا أننا نعتقد أن الدولة بقيت تعتمد في إيراداتها على الزراعة في الباب الأول وانصبت مجمل ضرائبها على الإنتاج الزراعي كالخراج والعُشُر بسبب توفر الدولة على نمط سابق وثابت من تنظيمات جباية الخراج ورثته ممن سبقها وأغفلت عن نشوء موارد أخرى لا تقل أهمية عن تلك الإيرادات ومنها مكوس التجارة وضرائب الأسواق والأبنية والحوانيت والمرافق الأخرى التي ظهرت بفعل الزيادة المطردة للسكان ونشوء متطلبات جديدة ، فعملت على الاستثمار وكثرة الإيرادات فنشأت طبقة من الأثرياء , وهذا يحيلنا الى فطنة الخليفة المهدي حين فرض ضريبة على الأسواق في وقت مبكر من هذا العصر[١٢] ، بخطوة بدت خجولة في اول الامر وإيراداتها قليلة لا تتناسب وحجم التوسع والانفجار السكاني ، وينسحب هذا الأمر على الأمصار الإسلامية قاطبة ولو بدرجة أقل بالنظر لسعة بغداد وحجمها , وأن السياق العام للأحداث يشير الى أن العصر العباسي الأول لم يشهد فرض ضرائب ما خلا إيرادات الإنتاج الزراعي وبعض الضرائب القليلة هنا وهناك ما سمح بنشوء طبقة من الأثرياء.

وبعد أن كان الرجل يعد من الأغنياء لتوفره على خمسين درهماً أو قيمتها ذهباً على عهد رسول الله (ﷺ)[١٣] ، أو من كان يملك عشرة آلاف دينار يعد في مصاف الأغنياء في العصور التي تلت حقبة صدر الإسلام[١٤] ، فكيف والحال أذا ما علمنا أن رصيد الأغنياء من التجار وصلَ إلى عشرات الملايين في هذه الحقبة بالتحديد [١٥].

ظهرت حالات فساد في النظام الإداري لمؤسسات الدولة الا انها كانت قليلة ونادرة بفعل قوة الدولة في أول أمرها ، وهناك من الشواهد الدالة على أن الخليفة المنصور كان حازماً وشديداً في المحاسبة , إلا أن ازدياد تلك المظاهر ترافق مع تقدم عمر الدولة فطفت على السطح وصبغت المشهد السياسي برمته حتى طالت مؤسسة الخلافة نفسها ، وأنَ من تحصّل في خدمة الوزير أبن الفرات في وزارته الأولى مثلاً أو حاشيته صار له في وقت قصير عشرات الألوف مثل رئيس الخياطين عنده [١٦].

ظلت في بغداد طبقات في المجتمع فقيرة في حالها لا تكاد أن تقيم أود معيشتها في نفس الوقت الذي كانت فيه فئات أخرى تنعم بالجاه والأمـــوال وكثرة التطرح في الديـــارات والحانات والأتباع لأهل اللهو والخلاعة[١٧].

وكلما كانت هناك حياة ترف وبذخ فأنهُ في المقابل كانت حياة بؤس وفقر ، فالفـــئات الفقيرة كانت ترتاد المحال التي تبيع الأقمشة المستعملة والقديمة وهي رخيصة الثمن ، وكان القيمين على تلك المحال يطلق عليهم الخلقانية[١٨] ، وليس أدل على ذلك أنه كان يقام فـــي بغداد سوق يطلق عليه (النداء)[١٩] ، وهو أشبه بالمزاد العلني في الوقت الحاضر.

ومن المظاهر الأخرى في بغداد أن أهل الحوانيت يستخدمون الأوراق القديمة التـــي تسرب من دواوين الدولة بعد انتفاءها ولم تتبع السرّية في حفظها أو أتلافها وهـــي تحوي الكثير من أسرار الدولة ، فيقومون في لف الحاجات التي يشتريها النـاس من الحوانيت مثل (الناطف) الذي هو نوع من الحلوى كالرغوة البيضاء يتناوله الأطفـال من الفئـات الفقيرة ، وقيل ان هذا الورق بما فيه من معلومات ترقى إلى السرَّية كان سبباً للدس علـــى الوزراء والوشاية بهم ومصادرة أموالهم[٢٠].

٢ـ الأجور والرواتب (القطاع الحكومي) ومستوى المعيشة :

إن أدارة مؤسسات الدولة تقتضي توفرها على عدد من الكتّاب والموظفين يتولـــون أدارة مرافقها المتنوعة ، وألزمت الدولة نفسها بأن تجري لهم مرتّبات لأعاله عوائلهم فضلاً عن مرتّبات الجيش وإعطاء العطاء وإدرار الأرزاق ومنذ عهود مبكرة ، ألا أن النصـوص التاريخية التي وردت ألينا لم تسعفنا بالقـدر الكافي لأخذ تصور كامل يتوخـــى الدقـــة والوضوح لتبيان المقادير الصحيحة والدقيقة لتلك المرتّبات كونها تختلف من عهد إلى آخر.

ففي عهد الخليفة المنصور كان رزق الرجالة عشرون درهماً[٢١] ، وفي مصدر آخر إن الذي يسجل اسمه في الديوان فأنه يجري عليه في كل شهر عشرة دراهم[٢٢] ، في حيـــن إن صاحب حرس الخليفة الرشيد يأخذ ثلاثمائة ألف درهم في السنة [٢٣] , فـــإذا صحت هـذه الرواية فلنا أن نتصور البون الشاسع في المرتّبات ومقدار ما يتقاضاه المسؤولـــون الكبـار والمتنفذون عما يتقاضاه الموظفون الصغار.

أما في عهد الخليفة المقتدر فأن رواتب الرجالة المصافية الملازمين للـخليفة بلـــغت (١٢٠) ألف دينار في كل شهر ولم نعرف عددهم وكان مأمور الحبس في عهدهِ يتقاضـــى ٨٠ ـ ١٢٠ دينار[٢٤].

أما أرزاق العمّال والكتّاب ، فهي عند الأمويين كانوا يرزقون الرؤساء ثلاثمـائة درهم للرجل ونحوَ ذلك ، وأستمر الحال حتى أيام المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) فأن الفضل بـن سهل وزيـر المأمون وسع الجاري [٢٥] ، ونجد أن راتب عبدالله بن مصعب حين ولـــي المدينـــة واليمن ألفَي دينار في عهد الخلية الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) في حين كان راتب الوالـي الذي قبله على اليمن ألف دينار شهرياً[٢٦]، أما الخليفة المتوكل فأنَه أجرى عشرة الآف دينـار فـي كل شهر لعبدالله بن يحيى بن خاقان ولم يجعله وزيراً بعد[٢٧].

وأن أجور الكتّاب في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣١٥هـ) تتراوح من عشرة دنانير إلى ثلاثمائة[٢٨] ، في حين كانت في عهد الخليفة المكتفي مائة وعشـرون ديناراً[٢٩] ، واللافت للنظر أن الكتّاب كانوا يأخذون الجائزة ممن يكتبون لهم العهد على النواحي المائة والمائتين والثلاثمائة هذا فضلاً عن رواتبهم [٣٠] ، ما يعني ظهور حالات فساد أخذت تدب في مفاصل الدولة ، وأن هذا النص يشير إلى نتيجة مفادها أما عدم كفاية الرواتب لهؤلاء العمال وبالتالي عدم قدرتهم علـى أعالة عوائلهـم مما يدفعهم لأخذ الرشوة أو أن الفساد تفشى فـي مـرافق الدولة ، لأن الذي يدفع الرشوة من أجل المنصب فهو مهيأ لأن يكون فاسداً في موقعه.

وللأنصاف فأن حالات الفساد في أول أمر الدولة العباسية لم تكن ألا حالات فردية هنا أو هناك بسبب قوة الدولة ألا أنها أخذت تتزايد تدريجاً كلما تقدم عمرها ، وظهرت حـالات فساد في مؤسسة الوزارة حتى قيل أنه (ما رؤي أحد من كتّاب الدولة العباسية من أتصـل تصرفه ولـم يتعطل غير الفضل بن مروان حتى صادره المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) أربـعون ألف ألف درهم فأداها بغير مكروه[٣١] ، وشاع ما يطلق عليه بالمرافق وهو الرشوة بعينها[٣٢] ، وفي سنة (٢٢٩هـ) أمر الخليفة الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ) بعقوبة الدواوين وضربهم واستخلاص الأموال منهم لظهور خياناتهم وإسرافهم في أمورهم حتى بلغت الملايين [٣٣] ، وكان الخليفـة المهتدي (٢٥٥ ـ ٢٥٦هـ) شديد المحاسبة والمراقبة للدواوين ويجلس بنفسه في الحسبانـــات (الحسابات)[٣٤].

٣ـ الأجور في القطاع الخاص ومستوى المعيشة :

أسهم التوسع السكاني في ازدياد الحاجة إلـى متطلبات وآفاق جديـدة وفـــرص عمل أخرى فرضتها المرحلة فزادت المهن والحرف لتلبي حاجات الناس ، واقبل الكثير من هؤلاء وهم بطبيعة الحال كثر ومن الفئات الاجتماعية الدنيا إلى الانخراط في هذه الأعمال من اجل العيش.

كما وإن الأجور كانت متدنية وربما لا تفي بمتطلبات العيش الكريم ، فنجد أن احدهم كان يشتغل بأربعة دراهم في الشهر ، لا تكفيه لحاجة أو سد خلة في بدايات القـــرن الثالث الهجري [٣٥] ، في حين أن ديناراً واحداً في اليوم الواحد في نفس الفترة يكفي الرجل المتوسط وعياله [٣٦] ، وعند النظر إلى هذا النص والتمعن فيـه نجد أن الحد الأدنـى لمستوى المعيشة كان ثلاثون ديناراً وهو يعادل ثلاثمائة درهم فضي إذا ما افترضنا أن سعـر صرف الدينار بالدرهم يعادل ١ ـ ١٠ ، وبالتالي فان هذا المبلغ يكفي لمعيشة عائلة في الشهر بما يسد مؤونتها وربما يزيد على ذلك إذا ما علمنا أن احدهم يستطيع مثلاً أن يشتري لفتا (فجل) بحبة وهـي جزء من الدرهم [٣٧] ، وفي نص آخر يعضد ما ذهبنا أليه أن أبو عبيد القاسم بن سلام وهو أحد أئمة اللغة والفقه وأخبار الناس المتوفي (٢٢٤هـ) كان يتقاضى راتباً شهرياً خمسمائة درهم أجراها عليه الوزير عبد الله بن طاهر وأجراها على ذريته من بعده [٣٨] ، ويبدو لنا أن الحـد الأدنى لمستوى المعيشة (الدخل) قد زاد عما كان عليه في العصر الأمـوي والمقدر بمئتي درهم سنوياً وهو يعادل الحد الأدنى من العطاء في تلك الحقبة [٣٩] ، نجد أن خمسة عشـــر ديناراً في الشهر تكفي لأهل بيتٍ يتقوتون عليها بما لا يفضل منهُ لشهوة أو نائبـــة ، واذا صارت ثلاثين فأنها

تفضل عـــن إظهار لنائبة وذلك فـــي عهـــد الخليفـــة المعتصـــم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) [٤٠] ، وأن النص الذي سبقهُ يؤرخُ لبدايات القرن الثالث الهجري يشير إلى تصاعد معدل الحد الأدنى للمعيشة أو ما يطلق عليه (مستوى الدخل).
لا شك أن الأجـــور في القطاعات غير الحكومية لم تكن كلها تفي بالحد الأدنـــى لمستوى المعيشة الذي أشرنا له آنفاً وظلت فئات ليست بالقليلة تكسبُ أجـــوراً دون هـــذا المستوى وبالتالي تعد من الطبقات الفقيرة أن لم نقل المعدمة ، فلا غرو والحالة هذه نجد أن عامـــلاً يعمل في دكان العطارة يتقاضى ثلاثة أرطال خبز ودانقين فضة ، ويستطيـــع أحدهـــم أن يبتدئ عمله في صناعة الكيزان برأس مـــالٍ قدره عشرة دراهم وذلك فـــي نهايـــات القرن الثالث الهجري في البصرة[٤١] ، وآخر يعمل في الزجاج يتقاضى درهم ونصف ، وأن أجرة عامل الطين (الفاعل) في بغداد يكد يومه كله بدرهم وأربعة دوانيق[٤٢] ، أو درهم لأستاذ في اللغة مثل المبرد يتقاضاها أجراً لتعليم أحد طلابه[٤٣] ، أو بضعة عشر درهماً لأحـد الزهاد في أواسط القرن الثالث الهجري لكتابة كتاب أو مؤلف مثلاً ، وأن قوت محمد بـــن نصر الزاهد وثيابه وكاغده وجميع نفقته على نفسه في السنة عشرون درهم[٤٤] ، ألا أن الأمر لا يستقيم على هذه الشاكلة لأننا ليس بمقدورنا أن نجعل كل الناس زهاداً وألا لفاضت الأموال وكسدت البضائع.
ونستطيع أن نتبين مستوى المعيشة من أجـــور التنقل بين الأمصار والمـدن فتكلفـة السفر من بغداد إلى مكة لأغراض الحج مثلاً تبلغ ثلاثون درهمـــاً فـي نهاية القرن الثالـث وهـي كافية لنقله ومؤونته , وأن تسعين درهماً تكفـي مؤونة لرجل يذهب من الكوفة الـــى الري [٤٥].
أما أجور الأطباء فأنها عالية جداً ، فكان رزق جبرائيل بن بختشوع في عهد الرشيد من رسم العامة في كل شهر عشرة آلاف درهم و نُزُله في الشهر خمسة آلاف درهم ومـن رسم الخاصة في السنة خمسون ألف درهم ومن الهبات خمسون ألف أخرى , فاذا ما علمنا أنه خدم بحضرة الخليفة الرشيد ثلاث وعشرون سنة فلنا أن نتصور مقدار مـا حصل عليه حتى قيل أن ما تحصل عليه وصل الى ٩٠٠ الف دينار و٩٠ الف الف درهـم [٤٦] , وقيل أن ما حصله من يحيى البرمكي وعائلته وصل الى ٧٠ الف الف درهم[٤٧] , وقيـــل أن هذا الطبيب من صنيعة البرامكة , وقال يوماً للخليفة المأمون أن هذه النعمة لم آخذها منـك ولا من أبيك , بل أخذتها من يحيى وأولاده [٤٨] , ومع تحفظنا على هذه الأرقام فـأن حـــالات الترف عند الأطباء وصلت مثلاً أن بختشوع الطبيب كان يجلس فـــي الحـــر في مجلس مخيش بعدة طاقات يتوسطها جلال من قصب صبغ بمـــاء الورد و الكافـــور والصندل وبجانبها مواضع مكسوة بالثلج وغلمان يروحون ذلك فيخرج منه البرد في ساعات الـحر القائضة [٤٩] , حتى انه بسبب هذا الثراء الفاحش طالت النكبات الأطباء كما الوزراء ، أذ نكب الخليفة المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) الطبيب بختشوع وقبض أمواله وأملاكه , كما وأن أجـرة عامل في الطب خمسمائة دينار للنـقل (التمريض) حالياً[٥٠].
وفي كل الأحوال فأن الوسائل الصحية العامة لم تلق في معظم الأماكن ما هو خليق بها من العناية والدليل على ذلك أن أربعين وباءً اجتاحت الدولة في اربعـة قرون وفـــي انحاء مختلفة[٥١].

٤ـ أثر الأسعـار فـي مستوى المعيشة :

أولاً : المحاصيل الزراعية :

أـ الحبوب:ـ

أن ثبات الأسعار يعني في وجهٍ من وجوهه أستقرار الوضع الأقتصادي للدولة ، وكان المعيار لذلك هو تدفق محصولـي الحنطة والشعير لأنهما يمسان بشكل مباشر القوت اليومي للسكان والرعية ، وأن أي تلكؤ لأي سبب كان يعني الإخلال بثبات الأسعـار لزيادة الطلب وقلة العرض.
وعند تتبعنا للنصوص الواردة فـــي هذا السياق نجد أن أسعـــار هذين المحصوليـــن رخصت في العصر العباسي الأول وبالتحديد زمن الخليفة المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ) عما كانت عليه من قبل [٥٢] , لأنه أتبع سياسة صارمة في حفظ حقوق الناس ومتابعة متطلبـــات معاشهم أذ كان ولاة البريد في الآفاق كلها يكتبون له في كل يوم بأسعـــار القمح والحبوب والأدم وسعر كل مأكول [٥٣] , وكذلك فعل الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ـ١٩٣هـ) أذ أمـر الأمراء بالأشراف على جمع الغلات وبيعها[٥٤] , وحرص الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ) على أن يخرج بنفسه للأشراف على قسمة الحبوب مع المزارعين وفقاً للمقادير المتبعة في استيفاء ضريبة الخراج وأنه استخدم مصطلح (التعيين) للإشارة الى استيفاء القسمة وعزل حصة السلطـان من الحاصلات الزراعية [٥٥] , وفي عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) فأن الوزير تولى تسعير غلات السلطان بالسواد وهي تبلغ مئات الأكرار[٥٦].
لا جرم أن اتباع الدولة في أول أمرها لتلك السياسة أثمر بأن ظلت أسعـار الحـــبوب رخيصة وثابتة حتى نهايات القرن الثاني الهجري في سواد العراق , فكانـــت كل ٣٠ ـ ٤٠ جريباً بسعر دينار واحد[٥٧].
ارتفع سعر القمح في سواد العراق بداية القرن الثالث الهجري وغلا السعـــر ببغداد والبصرة والكوفة حتى بلغ سعر القفيز من الحنطة أربعين درهماً [٥٨] , ألا أن أسعار القمـح في الموصل كانت أقل مما هو عليه في بغداد ووصل الفرق الى النصف وأن سعر كرّيـن من الحنطة والشعير بثلاث وثلاثين ديناراً في حين أن سعرها في نفس المـــدة ببغداد كان ستون دينارا[٥٩].
أستمر ارتفاع أسعار الحبوب ولاسيما القمح , ويعزى السبب إلـــى صراع القـــوى الاقتصادية ومضاربات كبار الملاكين وكبار الموظفين الذين احتكروا إنتاج مناطق واسعة كانت في رأس ارتفاع مصطنع للأسعار[٦٠] ، وتأكيداً لما تقدم فان فرج الرخجي الرجـــل المتنفذ في عهد الخليفة الرشيد الذي قلده الأحواز بلغت أرباحه عشرون ألف ألف درهـــم عند مشاركته لتجار الغلات [٦١]، وقيل عشرة آلاف ألف درهم [٦٢] ، وتعد الأحواز سلة خبز الدولة في ذلك الوقت[٦٣].
وتوالت التدخلات حتـــى انبرى الخليفـة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣١٥هـ) باتخاذ إجراءات استثنائية بعد الاضطرابات التي حدثت

في عهده ولجأ الى التسعير[٦٤].
تزايدت الإقطاعيات الكبيرة من ذوي النفوذ والسلطان وزادت إيرادات الضيـــاع الخاصة وقيل انها بلغت أربعة وعشرون الف الف درهم في سنة٣٠٥هـ[٦٥] ، في حين انها كانت في عهد الخليفة المأمون سبعة عشر الف الف درهم [٦٦] ، والفرق في كلتا الحالتين ان الغلات كانت تباع بأسعار رخيصة في عهد الخليفة المأمـون فـــي حين أن استشراء الإقطاعيات سمح بالتحكم بالأسعار فـي عهد الخليفة المقتدر ، و إن فرق ضمان ضيـاع السيدة (شغب) وهـي ام المقتدر في جهة واحدة من النواحي بلغ ثلاثين الف دينار[٦٧].
وكان للأزمات الاقتصادية اثر بالغ في حياة الناس ، حتى ان بعض النســوة صرن يأكلن اولادهن او ابناء جاراتهن عقب موجة الغلاء التي اجتاحت العراق وبغداد خاصــة في سنة ٣٣٤ هـ عند محاصرة معز الدولة البويهي لظاهر بغداد الغربي حتى قيل ان الكر المعدل من الحنطة بيع بعشرين الف دينار[٦٨].

ب ـ الرز :

أما الرز فأنه يزرع في سواد العراق وفي السيب الأسفل وقيسين وجنبلاء في الـقرن الثالث وما بعده [٦٩] , وكان يباع بحساب الكر الأرز المعدل بسبعة دنانير وهو خافور (أذا لم يبلغ درجة الأحراز) أي أنه يباع بالضمان قبل نضوجه وبالآجل لحين يباسه ووقـــــت حصاده [٧٠] , فإذا بلغ فأن سعر الكر الأرز بالنصف ثلاثون ديناراً [٧١].

ج ـ التمور :

أما أسعار التمور في وقت الجني فأنهـا كانت متفاوتة قياساً لأنواعها , وأن أسعـــار الأنواع الرديئة منها لا تفي بمصاريف جنيها , وأن سعـر مائة رطل من نخل (الشهريز) وهــي حمل نخلة بدرهمين وخراجها ثلاثة دراهم وكانـوا يمنعون من جنيها لان خراجها أكثر من سعرها [٧٢].

ثانياً : أسعار الأراضي :

أن أسعار الأراضي الزراعية كانت متفاوتة تبعاً لمـواقعها وقربها من مصادر الميـاه ومن الفُرض والأسواق ، وأن المعلومات المتعلقة بهذا الشأن نزرة ويسيرة ولم تسعفنـــا المصادر التاريخية لقلتها في هذا المجال ، فنجد مثلاً أن ضيعة فـي الأبلة فـــي العصـــر العباسي الأول بيعت بعشرة الآف درهم [٧٣] ، وبيعت ضيعة أخرى في عهد الخليفة المقتدر بأربعة الآف دينار[٧٤]، وأشترى نصراً الحاجب ضيعة على نهر ديالى والنهروان يقال لها (هرطاقية) بثمانية عشر ألف دينار ثم أهداها بعدئذ لهارون بن المقتدر وهي تساوي ثلاثين ألف دينار[٧٥] ، وسعر ضيعة أخرى في بدايات القرن الرابع يساوي١٠٠٠ دينار[٧٦] ، وأن إيرادات تلك الضياع كانت مرتفعة نسبياً ، فخراج ضيعة صغيرة ثمانية الآف درهم [٧٧].
أما أسعار الدور السكنية وإيـجاراتها فهي متفاوتة أيضاً ، وأن ثمن منزل فـــي عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) يساوي أربعة الآف درهم وهو يعـادل ثمن وليمة زواج [٧٨] ، في حين إن داراً في بغداد سنة ٢٦٨ للهجرة بيعت بألفي درهم[٧٩] ، وبيعت دار أخرى في حلب بسعر ثلاثمائة في نفس المدة [٨٠].
أما كلفة بناء الدور فهي أيضاً متفاوتة فنجد أن الأثرياء كانوا يغالون فيها[٨١] ، إذ بنى أحدهم داراً بالزاهر على ضفاف دجلة بمائتي ألف دينار[٨٢] ، وأنفق عضد الدولة على دار المخرم عشرة ملايين درهم [٨٣] ، في حين أن تكلفة بناء الدور للطبقات الفقيرة تصل فـــي حدها الأدنى إلى خمسمائة درهم فقط [٨٤].

ثالثاً : أسعار العبيد والجواري :

إن سعر العبد في أول الإسلام وبعد معركة بدر تحديدا كان عشرة قلائص [٨٥] ، كمـا وان رسول الله (ﷺ) أشترى جارية من سهم دحية الكلبي بسبعـــــة رؤوس[٨٦] ، وتم تقدير سعر العبد في العصر الأموي بأربعمائة درهم[٨٧] ، إلا إن ثمة تفاوتاً في الأسعار يعزى إلى الاختلاف في الأصل والجنس والسن والتربية ومدى الـــعرض والطلب [٨٨] ، حتى طال العصور العباسية فيما بعد ، فنجد مثلاً أن جعفر البرمكي اشترى جارية بأربعين الف دينار[٨٩] ، في حين اشترى (دهمان الاشقر) في المدينة وفـــي اوائل العصر العباسي جارية بسعر مئتي دينار[٩٠] ، وبيعت جارية أخرى بثلاثة آلاف دينار[٩١]، مع ان صداق الزواج فـي عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) يصل الـــى أربعة آلاف درهم وهي تعادل ثمن منزل وتعادل ايضاً كلفة وليمة عرس[٩٢].
وان سعر غلام كامل الخلقة فـي العصور العباسية الأولـى يصل إلـى ثلاثمـــائة دينـار [٩٣] ، وهـو نفس المبلغ الذي تشترى بـــه وصيفة او خادمة فـي القرن الثـالث الهجري[٩٤] ، إلا أننا نرى هبوطا في أسعار العبيد في نهايـات القرن الثالث الهجري ، ففي سوق النخاسين في البصرة وصل سعر العبد (الغلام) إلى ثلاثين دينار وقيل انه يسـاوي بقيمته ثلاثمائة دينار[٩٥] ، وبيع خادم اسود في عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩هـ) بخمسين دينار[٩٦].

رابعاً : أسعار الحيوانات :

يبدو أن تجارة بيع وشراء الحيوانات كانت رائجة في تلك العصور وأن أماكن بيعها كانت محددة ومعرفة في كل مصر من الأمصار ، ففي بغداد كانت الدواب تباع في سوق خـاص يدعى سوق الدواب [٩٧] ، وكان سعر كبش الغنم بدرهم والحمل بأربعة دوانيق في عهد الخليفة المنصور[٩٨].
أما البراذين فأن أسعارها زادت في العصر العباسي عما كانت عليه فـــي نهايـــة العصر الأمـوي ، ففي سنة ١٢٩هـ بيعَ برذوناً شِهرياً وهـو من أغلى أنـــواع البراذيـن بسبعمائة درهم[٩٩] ، في حين أشترى الفضل بن الربيع مولى الخليفة الهادي (١٦٩ـ١٧٠هـ) برذوناً شِهرياً بأربعة الآف درهم [١٠٠].
تنحدر أسعار الحيوانات بشكل مفاجئ في أوقات الحروب والحصول على الغنائم وحين أذعنت الروم بالجزية لهـارون الرشيد ، أفاء الله عليهم بالدواب والبقـر والغنـم وبأعـداد كبيـرة فبيع البرذون بدرهم والبغل بأقل من عشرة دراهم [١٠١] ،

أما الأفــراس فكانت غالية فقد أشترى عروة بن الجعد فرساً بعشرين ألف درهم [١٠٢].
أما أسعار الدجاج فكان متوسط ثمن كل دجاجة درهماً واحداً وثمن الفرخين درهــم واحد في بغداد [١٠٣] ، وهــي نفس أسعارها في الأحواز فالدجاجة بدرهم والفرخ بنصف درهم والجدي بدرهمين [١٠٤] , وكان ثمن أربعين بيضة هــو أربعة دوانيق من الدجــاج النبطي وبسبب رخصها فقد استخدمت لتزويق السقوف لأغراض التجميل [١٠٥].
أما الأسماك النهرية فيبدو أن أسعارها كانت غالية في بغداد ، وكان سعر السمكــة الكبيرة من اسماك نهر دجلة أيام الخليفة المنصور ثلاثين درهماً ، وهو مبلغ عالي بالنظر إلـــى رخص الأسعار في عهده ، وأشترى احدهم في البصرة سمكاً بحرياً بدينار مـــع حاجيات أخرى تكفي لوليمة في بدايات القرن الرابع الهجري[١٠٦].

خامساً : أسعار الجواهر :

تختلف أسعار الجواهر بحسب قيمتها فمنها الثمينة والنادرة وتشترى بمبالغ خيالية ، مثل فص خاتم وأسمه (الجبل) وزن مثقالين أشتراه الخليفة المنصور بأربعين ألف دينـار وقيل أن ثمنه الفعلي مائـة ألف دينار[١٠٧] ، وأشترى أيضــاً فص خاتم من الزبرجد بثلاثين ألـــف دينار[١٠٨] ، وكان سعر خاتم يلبسه الخليفة الرشيد بألف وستمائة دينار [١٠٩].
ويستطيع البعض من عامة الناس اقتناء الحُلي والجواهر الزهيدة الثمـــن وأن سعــر لؤلؤتين صغيرتين تستعملان كقرط للأذن بثلاثين درهماً تلبسهما أحدى بنات بغداد في القرن الثالث الهجري [١١٠].

سادساً : أسعار الألبسة :

تباينت أسعار الألبسة فمنها الثمين ومنها الرخيص وأن أسعار الحلل كانت غالية لأنهـا تتطلب جهداً يدوياً مع إضافة بعض الحلي وربما وجد أحدهم يلبس حلة يصل سعرها إلـــى ألف دينار [١١١]، ووجد خز قيمته خمسمائة دينار في القرن الثالث ولحاجـــة صاحبه بيــع بخمسة وخمسون ديناراً [١١٢] ، وفي نهايات القرن نفسه وجِد ثوباً يمانياً جميلاً وفــي سنـــة (٢٨٥هـ) أشتراه أحد قضاة بغداد بخمسين ديناراً [١١٣].
وفي الأعم الأغلب فأن أسعار الألبسة في ذلك العصر كانت مقبولة ففي عهدي المهدي والرشيد فأن أحدهم يستطيع أن يشتري طيلساناً عارياً بثلاثين درهماً[١١٤]، وأن سعر الساج الكردي بعشرة دنانير وهو من الجيد [١١٥] ، مصمت من الجيد تساوي عشـــرة دنانير [١١٦]، وبيعت عمامة ملجم بثمانية دراهم في عهد المأمون[١١٧] ، وفي سنة ٢٠٥ للهجرة كان سعــر العباءة بثلاثة دراهم [١١٨] وسعر منديل من القماش الراقي ديناراً[١١٩].
ويبدو أن بغداد شهدت إنتاجاً محلياً لخياطة الألبسة من الأقمشة التي تجلب من الأمصار الإسلامية التي تلبي متطلبات الناس من ذوي الدخل المحدود وتوفرها على خياطين مهرة ، وتكلف خياطة القميص درهمين والسروال بدرهم وذلك في أوائل العصر العباسي[١٢٠]، وأن سعر أربعة أبر خياطة بدرهم[١٢١].
تفنن الناس في لبس النعال أذ ورد عن الأحنف بن قيس أنه قال : استجيدوا النعال فأنها خلاخيل الرجال [١٢٢]، وشهدت العصور العباسية تغيراً في الأذواق واختيار الألـــوان عما كانت عليه في القرن الأول الهجري [١٢٣]، فبعد أن كان سعر النعال دانقين فـــي القـــرن الثاني[١٢٤] أو بدرهم [١٢٥] ، وصل سعره إلى تسعة دراهم في العصور اللاحقة [١٢٦].

سابعاً : أسعار الأطعمة والمأكولات :

اعتادت مؤسسة الخلافة في إقامة الموائد والمآدب الكبيرة فضـلاً عـــن وظيفة المطبخ اليومية التي تعنى بتوفير الطعام اليومي لدار الخلافة , وكانت الخلفاء تنفق على موائـــدها كل يوم عشرة الاف درهم , وبعد تردي الوضع الاقتصادي العام للدولة أنزلهـــا الخليفة المهتدي الى مائة درهم (١٢٧).
وفي عهد الخليفة المقتدر كانت وظيفة كل يوم في عهده من الطعام الف وخمسمـــائة دينار , حتى أن قيمة سمك طري أشتري لدار الخلافة ليوم واحد بثلاثمائة دينار[١٢٨].
وينسحب الأمر على الوزارة أذ كانت مائدة حامد بن العباس وهو وزير المقتدر مـائتي دينار ، ويقيم أكثر من ثلاثين مائدة ، على كل مائدة ثلاثين نفساً وفيها من البوارد والحلوى ، ويقدم الى كل قوم في أماكنهم [١٢٩] ، واذا قام أحدهم بدعوة فأنه يظهر فيها من الآلات والنعم والمروءة ، كل شيء حسن طريف ، غريب فاخر لا تكلف أكثر من مائتي دينـار [١٣٠] ، وأن مبلغ المائتي دينار هو مبلغ يسير بالنسبة الى الخلفاء أذا ما علمنا أن الهدايا ليوم واحد تصل الى الخليفة هارون الرشيد بما يعادل ستون ألف دينار[١٣١] ، وقيل ايضاً أن تكلفة مائدة واحدة لضيف الخليفة المتوكل من فاكهة والوان الأطعمة والثلج تقوم بـ١٢٠درهم لكل يوم ، أما على مستوى العامة فأن مدة حكم الخليفة المنصور أتسمت بالرخص والأمن ولهذا كثر ساكنوا بغداد ، حتى كان المار لا يستطيع المرور بأسواقها لكثرة زحامها وكان سعر كل من[١٣٢] :

٦٠ رطل لحم غنم = درهم
٩٠ رطل لحم بقر = درهم
٦٠ رطل تـــمر= درهم
١٦ رطل زيـــت = درهم
٨ رطل سمـــن = درهم
١٠ رطل عســل = درهم

أما في عهد الخليفة الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ) فأن عائلة واحدة تستطيـع أن تقيم وجبـة من لحم الجزور بأربعة دراهم[١٣٣] ، وأما الشواء والفالوذج وهو يعد أكلة راقية فأنه يكلف أكثر من عشرة دراهم ، في حين أن درهم يكفي بمؤونة بقل وخبز[١٣٤] ، حتى أن أسعـــار جام اللوزنج المعمول بالفستق كانت تباع بخمسة دنانير او خمسون درهم [١٣٥] ، أما أسعار الأطعمة التي كانت بمتناول عامة الناس فهي معتدلة ومقبولة وبدرهمين يستطيع أحـــدهم أن يشتري رغيفين مع كبد وأجرة شواءهِ وزيت للسراج وصابون لغسل الخلقان في نهايات القرن الثالث الهجري[١٣٦]

الخاتمة

كنا نستعرض بحثنا هذا اثر الاسعار في احوال الناس ومعيشتهم في العصر العباسي الاول حتى منتصف القرن الثالث الهجري وتبين لنا ما يلي :

١ـ ان التجارة بين الامصار زادت وتيرتها في هذا العصر عما كانت عليه من قبل وراجت العلميات التجارية بين العراق والشام والهند ، وشاعت حـركة (الشورجييـن) الذين يعنون بنقل البضائع ، واخذ التجار يؤسسون شركات (محاصة) ليسيطروا علـى الاسواق.

٢ـ لم تكن الضرائب ومكوس التجارة توازي عمليات حركة السلع والمواد الذي زادت وتيرته في تلك المرحلة وأن جل واغلب الضرائب كانت تستوفى من القطاع الزراعي.

٣ـ ان المستوى المعيشي بلغ ذروته فبعد ان كان الرجل يعد غنياً لتوفره علـى خمسين درهماً او قيمتها ذهباً على عهد رسول الله (ﷺ)، ومن كان يملك عشـرة الاف دينار يعد في مصاف الاغنياء في الحقبة التي تلت صدر الاسلام ، فأن رصيد الاغنياء مـن التجار في هذه المرحلة وصل الى عشرات الملايين.

٤ـ استمرت ارزاق العمال والكتاب عما كانت عليه في العصر الاموي حتى ايـام الخليفة المأمون الذي وسع الجاري.

٥ـ ظهرت حالات من الفساد والمحسوبية والرشوة والذي كان يطلق عليها بـ (المرافق) آنذاك.

٦ـ ان الحد الادنى للمعيشة يتراوح من ١٥ ـ ٣٠ دينار في الشهر اذا ما علمنا ان اسعار المواد واطئة وغير مكلفة ، وزاد الحد الادنى لمستوى المعيشة (الدخل) بشكل تدريجي حتى وصل الى ٣٠٠ درهم أو ٣٠ دينار ذهبي تقريباً.

٧ـ شهدت تلك المرحلة تغييراً في الاذواق واختيار الالوان عما كانت عليه في القرن الاول الهجر

ثبت الهوامش

(١) ابن عبد ربة الأندلسي ، أبو عمر احمد بن محمد (ت٣٢٨هـ) ، العقد الفريد ، تحقيق احمد الزين وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة ، مطبعة التأليف والنشر ، ١٩٤٠) ، ٤ ، ٤٧٣.

(٢) ديورانت ، ول ،قصة الحضارة(عصر الأيمان)، ترجمة محمد بدران، القاهرة ، لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٩)، ٨٩.

(٣) أبن كثير , أبو الفدا الحافظ الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، البداية والنهاية ، أشرفت على طبعة مكتبة المعارف في بيروت النصر في الرياض ، ١٩٦٦) ، ٩ ، ١٥٣.

(٤) الطبري ، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) ، تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (مصر ، دار المعارف ، ١٩٧٩) ، ٧ ، ٦١٧.

(٥) نفسه ، ٧ ، ٦١٥.

(٦) العقد الفريد ، ٤ ، ٢١١.

(٧) نفسه ، ٤ ، ٢١٢.

(٨) نفسه ، ٤ ، ٢١٣.

(٩) ابراهيم بن المهدي : ابن المنصور كان وافر الفضل ، غزير الأدب ، بويع له بالخلافة في بغداد بعد المائتين والمأمون يومئذ بخراسان وقصته مشهورة : أبن خلكان ، أبو العباس شمس الدين (ت٦٠٨هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محي الدين ، (القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٩٤٨م) ، ج١ ،٢٠.

(١٠) التنوخي ، أبي علي المحسن بن علي (ت٣٨٤هـ) ، الفرج بعد الشدة ، تحقيق عبود الشالجي (بيروت ، دار صادر ، د.ت) ، ج٣ ، ٣٣٤.

(١١) التنوخي ، أبي علي المحسن بن علي (ت٣٨٤هـ) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق عبود الشالجي (بيروت ، دار صادر ، ١٩٩٥م) ، ج٢ ، ١٠٣.

(١٢) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٧٦.

(١٣) الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ) ، تاريخ بغداد ، تحقيق محم سعيد ، (بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، د.ت) ، ج٣ ، ٣١٨.

(١٤) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ١ ، ٧٦.

(١٥) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ٧٩.

(١٦) مذكور ، محمد سلام ، القضاء في الإسلام (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٦٤م) ، ص٢٩.

(١٧) أبن خلكان ، المصدر السابق ، ١ ، ٧٣.

(١٨) التنوخي ، نشوار ، ١ ، ١٩٨.

(١٩) نفسه ، ١ ، ٢٣١.

(٢٠) نفسه ، ٦ ، ١٢٣.

(٢١) القيرواني ، أبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (ت٤٥٣هـ) ، زهر الآداب وثمار الألباب ، تحقيق زكي مبارك ، محمد محي الدين ، (بيروت ، دار الجيل ، د.ت) ، ج٢ ، ٤٨٥.

(٢٢) التنوخي ، نشوار ، ٢ ، ٣٩.

(٢٣) سعد ، فهمي عبد الرزاق ، العامة في بغداد في القرنين ٣و٤ الهجريين ، (بيروت ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣م) ، ٢٠٤.

(٢٤) التنوخي ، الفرج ، ٢ـ٩٠ ؛ نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٢٨٢.

(٢٥) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٠.

(٢٦) نفسه ، ٣ ، ١٢٠.

(٢٧) التنوخي ، نشوار ، ٢ ، ٤٠.

(٢٨) النقشبندي ، ناصر ، الدرهم الإسلامي ، (بغداد دار المجمع العلمي العراقي ، ١٩٩٦م) ، ١ ، ٢٠٧ وما فوقها.
(٢٩) أبن مماتي، أسعد، (ت٦٠٦هـ)كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز موريال، (القاهرة، مطبعة مدبولي ، د.ت) ،٣٣٢.
(٣٠) التنوخي ، أبي علي بن المحسن بن علي (ت٣٨٤هـ) ، المستجاد من فعلات الأجواد ، تحقيق محمد كرد علي ، نسخة مصورة ، ٣٤.
(٣١) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ٢ ، ١٩٣.
(٣٢) الجاحظ ، أبي عثمان عمرو بن بحر(ت٢٥٥) ، كتاب التبصر بالتجارة ، تحقيق حسن حسني ، (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٤م) ،١٠.
(٣٣) جسام ، عادل عباس ، اثر الأسعار في تلبية الحاجات ومتطلبات المعيشة في الدولة الإسلامية ـ العصر الأموي ـ بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة تكريت ، العدد ٦ لسنة ٢٠١٢.
(٣٤) الدمشقي ، ابي الفضل جعفر بن علي ، الاشارة الى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها ، تحقيق محمود عبد القادر الارناؤوط (بيروت ، ١٣١٨هـ) ، ص٢٢.
(٣٥) أبن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، المعارف ، تحقيق ثروت عكاشة (القاهرة ، مطبعة دار الكتب ،١٩٦٠) ، ٥٢٩ ؛ أبن كثير ، البداية والنهاية ١٠، ٢٤٤ ؛ القيرواني ، زهر الآداب ، ٢ ، ٦٠٤.
(٣٦) أبن بطوطة ، محمد بن عبدالله الدواني الطنجي (ت٧٧٩هـ) (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، (القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، د.ت) ،١٥٠.
(٣٧) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٩٥.
(٣٨) نفسه ، ٨ ، ١٦٣.
(٣٩) الطبري ، تاريخ ، ٩ ، ٣٤٩ ، والطوف : هي قرب ينفخ فيها ويشد بعضها الى البعض.
(٤٠) نشوار ، ٧ ، ٣٣٨.
(٤١) البلاذري، أحمد بن يحيى (ت٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد(القاهرة، بلا، ١٩٥٦)، ص٢٩٣.
(٤٢) أبن كثير ، البداية والنهاية ٩ ، ٩٨.
(٤٣) الطبري ، تاريخ ، ٩ / ٤١٣ ، ٩ / ٣٢٠.
(٤٤) نشوار ، ٢ ، ١٠٣.
(٤٥) أبن خلدون ، عبد الرحمن محمد(ت٨٠٨هـ) ، المقدمة ، (بيروت ، دار صادر ، ٢٠٠٠) ٢٤٤.
(٤٦) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٢٢.
(٤٧) ول ديورانت ، المرجع السابق ، ١٨.
(٤٨) العلي ، صالح أحمد ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩م) ، ١٧٤.
(٤٩) المرزوقي، أحمد بن محمد الحسن(ت٤٢١هـ) كتاب الأزمنة والأمكنة (بيروت ،دار الكتب العلمية ،١٩٩٦م) ٤١١.
(٥٠) التنوخي ، الفرج ، ٣ ، ٢٧٠.
(٥١) التنوخي ، نشوار ، ١ ، ٥٦.
(٥٢) الطبري ، تاريخ ، ٨ ، ٤٠٥.
(٥٣) أبن كثير ، البداية والنهاية ١٠ ، ٢٣٩.
(٥٤) الطبري ، المصدر السابق ، ٨ ، ٥٤٥.

ثبت الهوامش
(١) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٢٨.
(٢) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٢٧١.
(٣) نفسه ، ٣ ، ٢٧١.
(٤) مقطع من المقامة البغدادية ، عن سعد فهمي ، المرجع السابق ، ١٤٣.
(٥) الشابشتي ، أبي الحسن على بن محمد (ت٣٨٨هـ) ، الديارات ، (بيروت ، دار الرائد ، ١٩٨٦م) ، ص١٦٤.
(٦) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ١٧٧.
(٧) التنوخي ، المستجاد من فعلات الأجواد ، ١٠٨.
(٨) التنوخي ، نشوار ، ١ ، ٣٣.
(٩) الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن حسين بن محمد (ت٣٥٦هـ) الأغاني ، (نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٣) ، ٢ ، ٢٢٥.
(١٠) أبن عبد ربه ، العقد الفريد ، ٣ ، ٧٥.
(١١) الدوري ، عبدالعزيز ، دراسات في تاريخ العراق الاقتصادي ، نسخة مصورة ، ٧٦.
(١٢) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ،ج١ ، ٨٧ ؛ الكبيسي ، حمدان ، اسواق بغداد (بغداد ، دار الحرية ، د.ت) ، ١٣٩.

(١٣) نفسه ، ٣ ، ٢٠٥.
(١٤) التنوخي ، الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٣٧٧.
(١٥) التنوخي ، نشوار ، ١ ، ٣٨.
(١٦) نفسه ١ ، ٦٦.
(١٧) الشابشتي ، الديارات ، ٦٣.
(١٨) نشوار المحاضرة ، ٤ ، ١٧٨.
(١٩) نفسه ، ١ ، ١١٧.
(٢٠) نفسه ، ٣ ، ٢٧٠.
(٢١) الفرج بعد الشدة ، ٤ ، ٥٣.
(٢٢) الجهشياري ، محمد بن عبدوس (ت٣٣١هـ) ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، (القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٣٨م) ، ١٣٢.
(٢٣) أبن أبي أصيبعة ، موفق الدين ابي العباس (ت٦٦٨هـ) ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ضبطه محمد باسل (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨م) ، ١٧٣.
(٢٤) عريب ، سعد القرطبي (ت بعد٣٣١هـ) ، صلة عريب ، ملحق بتاريخ الطبري (مصر ، دار المعارف ، ١٩٧٩م) ١١ ، ١١٤ – ١١٨.
(٢٥) الجهشياري ، المصدر السابق ، ١٢٦.
(٢٦) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ١٠ ، ١٧٥ – ١٧٦.
(٢٧) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ١٥.
(٢٨) نفسه ، ٥ ، ٧٣.
(٢٩) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٢٣٣.
(٣٠) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٦٢.
(٣١) نفسه ، ٨ ، ٤٧.
(٣٢) نفسه ، ٣ ، ٢٧٧.
(٣٣) أبن كثير ، البداية والنهاية ،١٠ ، ١٠٣.
(٣٤) الخطيب البغدادي ، ٣ ، ٣٧٢.
(٣٥) نفسه ، ١ ، ٣٦٦.
(٣٦) نفسه ، ١ ، ٣٧٤.
(٣٧) نفسه ، ١ ، ٣٦٦.
(٣٨) أبن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ٢٩١.
(٣٩) صالح العلي ، التنظيمات ، ١٨٤.
(٤٠) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٨٤.
(٤١) نشوار المحاضرة ، ٥ ، ٣٠ – ١ ، ٦٨ والدانق = سدس الدرهم =٧٢ شعيرة.
(٤٢) أبن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ١٨٥ ؛ نشوار المحاضرة ، ١ ، ٢٧٤.
(٤٣) نشوار ، ١ ، ٢٤٧.
(٤٤) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٥٦ – ٣ ، ٣١٨.
(٤٥) أبن كثير ، المصدر السابق ، ١٠ ، ٣٢١ – ٣٢٦.
(٤٦) ابن ابي اصيبعة ، المصدر السابق ، ١٧٧.
(٤٧) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ٢٤٥.
(٤٨) الجهشياري ، المصدر السابق ، ٢٢٧.
(٤٩) أبن أبي أصيبعة ، المصدر السابق ، ١٨٢.
(٥٠) نفسه ، ١٨٤ ، ٢٣٧.
(٥١) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، عصر الأيمان ، ١٩٠.
(٥٢) الجهشياري ، المصدر السابق ، ١١٧.
(٥٣) الطبري ، تاريخ ، ٧ ، ٦١٧.
(٥٤) الفرج بعد الشدة ، ١ ، ٣٦٨.
(٥٥) نشوار المحاضرة ، ١٠ ، ٨٠.
(٥٦) نفسه ، ١٠ ، ٨٠ ، والكر أو الكارة =٦٠ قفيزاً أو مكوكان والمكوك = ١٥آق وكارة القمح = ٢٤٠ رطلا ، نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٥٥.
(٥٧) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٢ ، والجريب كوحدة وزن يساوي ٧٠،٢٢كغم ، الخطيب ، محمود ، تحويل المكاييل ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٣ ، سنة ١٩٩٩.
(٥٨) الطبري ، تاريخ ، ٨ ، ٥٩٦.
(٥٩) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٢.
(٦٠) نفسه ، ١٨٢.

(٦١) نشوار المحاضرة ، ٨ ، ١٥٥ ؛ الفرج بعد الشدة ، ١ ، ٣٦٨.
(٦٢) الجهشياري ، المصدر السابق ، ١٧٢.
(٦٣) الفرج بعد الشدة ، ٣ ، ٣٠٦.
(٦٤) فهمي عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ١٨٤.
(٦٥) نشوار المحاضرة ، ٣ ، ٣٥.
(٦٦) نفسه ، ٨ ، ٥٠.
(٦٧) نفسه ، ١ ، ٢١١.
(٦٨) نفسه ، ١ ، ٣٥٢.
(٦٩) نفسه ، ٨ ، ١١٧.
(٧٠) نفسه ، ٨ ، ١١٨.
(٧١) نفسه ، ٨ ، ١٥٨.
(٧٢) نفسه ، ٨ ، ٧٨.
(٧٣) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٣ ، ٢٣٦.
(٧٤) عريب ، صلة عريب ، ١١ ، ٥٢.
(٧٥) نفسه ، ١١ ، ١٣٣.
(٧٦) نشوار المحاضرة ، ١ ، ٢٧٣.
(٧٧) الشابشتي ، الديارات ، ١٢٦.
(٧٨) التنوخي ، المستفاد من فعلات الأجواد ، ١٣٥.
(٧٩) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٢٦٨.
(٨٠) أبن خلكان ، المصدر السابق ، ٥ ، ٨٠.
(٨١) نشوار المحاضرة ، ١ ، ٦٨.
(٨٢) عريب ، المصدر السابق ، ١١ ، ١٣٣.
(٨٣) نشوار المحاضرة ، ٤ ، ٢٥٩.
(٨٤) نفسه ، ١ ، ٦٨.
(٨٥) أبن قتيبة ، عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ) ،عيون الأخبار ، تحقيق مفيد قميحة ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، د.ت) ، ١ ، ٤٣٦.
(٨٦) الخطيب البغدادي ، ٣ ، ٦٣.
(٨٧) صالح العلي ، التنظيمات ، ١٧٨.
(٨٩) أبن كثير ، المصدر السابق ، ٩ ، ١٩٢.
(٩٠) نشوار المحاضرة ، ٧ ، ١٣١.
(٩١) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ٥ ، ٢٦٧ ؛ التنوخي ، المستجاد ، ١١٧.
(٩٢) التنوخي ، المستجاد ، ١٣٥.
(٩٣) نفسه ، ١٦٣.
(٩٤) نفسه ، ١٤٥.
(٩٥) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ١٧٧.
(٩٦) القيرواني ، زهر الآداب ، ١ ، ٣٢٤.
(٩٧) أبن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ) ، المنتظم في التاريخ ، (حيدر آباد الدكن ، بلا ، ١٣٥٧هـ) ، ٥ ، ٧١.
(٩٨) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٩ ، ٩٩.
(٩٩) الطبري ، تاريخ ، ٧ ، ٣٥٤.
(١٠٠) نفسه ، ٨ ، ٢١٨.
(١٠١) نفسه ، ٨ ، ٢١٧.
(١٠٢) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ١ ، ١٩٤.
(١٠٣) أبن الفقيه الهمداني ، أبو بكر أحمد بن محمد (ت٢٩٠هـ) ، بغداد مدينة السلام ، تحقيق صالح العلي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، باريس ، ١٩٧٧ ، ١٠٢ – ١٠٤.
(١٠٤) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ٢٢.
(١٠٥) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ٣١٨.
(١٠٦) نفسه ، ٣ ، ١٥٨ ؛ الجهشياري ، الوزراء ، ١١٤.
(١٠٧) الجاحظ ، التبصر بالتجارة ، ١٤.
(١٠٨) نفسه ، ١٩.
(١٠٩) البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢١٩.
(١١٠) نفسه ، ١٠ ، ٣٢٦.
(١١١) نفسه ، ٩ ، ١٨٠.

(١١٢) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٣ ، ٣٩٥.
(١١٣) نفسه ، ٣ ، ٤٠٣.
(١١٤) العقد الفريد ، ٨ ، ٢٥٣.
(١١٥) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ٢ ، ٣٠٤.
(١١٦) نفسه ، ٣ ، ١٧٧.
(١١٧) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٤٤٧ ؛ والملجم : القماش الذي سداه بريسم ولحمته من غيره : أبن الأثير ، مجد الدين أبي السعادات الجزري (ت٦٠٦هـ) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمد الطناحي ، طاهر الزاوي (القاهرة ، دار أحياء الكتب ، ١٩٦٣م) ، ج٥ ، ٣٠٧.
(١١٨) البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢٥٨.
(١١٩) العقد الفريد ، ٦ ، ٣٩٦.
(١٢٠) الفرج بعد الشدة ، ٢ ، ٣٩٩.
(١٢١) نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٧٧.
(١٢٢) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ١٩٤٨م) ، ج٥ ، ٨٨.
(١٢٣) الصفار وفهد ، أبتسام مرهون ، بدوي محمد ، الأحذية والنعال ، (النجف مطبعة النعمان ، ١٩٧٣م) ، ٤٣.
(١٢٤) أبن خلكان ، وفيات الأعيان ، ١ ، ٢٤٩.
(١٢٥) أبن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢٩٨.
(١٢٦) التنوخي ، المستجاد ، ١٠٦.
(١٢٧) المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين (ت٣٤٦هـ) ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ،(القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، ١٣٠٣هـ) ، ٢ ، ٤٦٦.
(١٢٨) نشوار المحاضر ، ٤ ، ١١٨ – ١٤٩.
(١٢٩) الهمذاني ، محمد عبد الملك (ت٥٢١هـ) ، تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق البرت يوسف كنعان ، (بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٥٨م) ، ٣٨ ؛ التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ٤ ، ١٦٣.
(١٣٠) نشوار المحاضرة ، ٢ ، ١٣٠.
(١٣١) أبن كثير ، البداية والنهاية ، ١٠ ، ٢١٥ – ١٠ ، ٣٣٨.
(١٣٢) نفسه ، ٩ ، ٩٩.
(١٣٣) نفسه ، ١٠ ، ٢١٦.
(١٣٤) نفسه ، ٥ ، ١٧٨.
(١٣٥) التنوخي ، نشوار المحاضرة ، ١ ، ١٢٠.
(١٣٦) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٣ ، ٣٣٤.